

لجنة التحقيق الاممية: القوات الحكومية السورية والجماعات المناهضة لها تتحملان المسؤولية عن جرائم الحرب

جنيف - أصدرت اليوم لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (لجنة التحقيق) **تقريرها الأخير** المتعلق بحالة حقوق الإنسان في سوريا. ويخلص التقرير إلى أن القوات الحكومية ومقاتلي الشبيحة قاموا بارتكاب جرائم ضد الانسانية ومن ضمنها القتل والتعذيب كما وارتكبوا جرائم حرب وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك أعمال القتل غير المشروع والهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين وأعمال العنف الجنسي.

ويؤكد التقرير الذي جاء ف2 10 صفحات، وبناء على تكليف من مجلس حقوق الإنسان، بأن هذه الانتهاكات تم ارتكابها عملا بسياسة دولة وتدلل على تورط لأعلى المستويات في القوات المسلحة وقوات الأمن والحكومة.

وشمل التقرير أيضا على تحديث لنتائج لجنة التحقيق المتعلقة بالتحقيق الخاص في الأحداث التي وقعت في الحولة في 25 أيار/مايو 2012 والذي خلص إلى أن القوات الحكومية والمقاتلين من الشبيحة هما المسؤولان عن عمليات القتل التي أودت بحياة أكثر من 100 مدني، نصفهم تقريبا من الأطفال.

كما وتشير لجنة التحقيق في تقريرها عن ارتكاب لجرائم الحرب، بما في ذلك القتل العمد، والقتل خارج نطاق القانون والتعذيب، وذلك من قبل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة. غير أن هذه الانتهاكات والتجاوزات لا توازي في خطورتها، وانتشارها ووتيرة وقوعها تلك الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية والشبيحة.

وتلاحظ اللجنة أيضا أنه ومنذ 15 شباط/فبراير 2012 تدهور الوضع في البلاد بشكل ملحوظ مع انتشار العنف المسلح الى مناطق جديدة واحتدام الاعمال العدائية ما بين القوات الحكومية والشبيحة والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة . وتتحدث اللجنة في تقريرها عن استخدام كلا طرفي النزاع لتكتيكات أكثر وحشية ولقدرات عسكرية جديدة وذلك خلال فترة الأشهر الأخيرة.

وتؤكد لجنة التحقيق من خلال تقريرها هذا، ومن جديد، على أن توافق الآراء على الصعيد الدولي هو أمر ضروري من أجل إنهاء العنف في سوريا، وبناء الطريق نحو عملية تحول سياسية تعبر عن التطلعات المشروعة لجميع شرائح المجتمع السوري، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية.

وتؤكد اللجنة على أن عدم التمكن من الوصول إلى البلاد أعاق بشكل كبير من قدرتها على إنجاز ولايتها. ومع انعدام إمكانية الوصول إلى سوريا، واصلت لجنة التحقيق نشر طواقمها في المنطقة لجمع الشهادات المباشرة من أولئك الذين غادروا البلاد. ومنذ 15 شباط/فبراير، قامت لجنة التحقيق بإجراء 693 مقابلة، ما بين مقابلات ميدانية وأخرى انطلاقاً من جنيف، ليصل إجمالي عدد المقابلات التي أجرتها لجنة التحقيق منذ انشائها في شهر أيلول/سبتمبر 2011 إلى 1062 مقابلة.

خلفية

مُفوضو اللجنة هما السيد باولو سيرجيو بينهرو (رئيساً)، والسيدة كارين كونينغ أبو زيد.

لقد تم تقديم هذا التقرير، والذي من المقرر عرضه في 17 أيلول/سبتمبر خلال أعمال الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، وفقاً لقرار مجلس A/HRC/RES/19/22 الصادر في 23 آذار/مارس 2012، والذي مدد ولاية لجنة التحقيق التي أنشأها القرار A/HRC/RES/S-17/1 الصادر في 22 آب/أغسطس 2011. ويجدد هذا التقرير النتائج التي توصلت إليها اللجنة بناء على التحقيقات التي جرت لغاية 20 تموز/يوليو 2012، معتمداً أيضاً على التحديثات الدورية التي قامت اللجنة بإصدارها في 16 نيسان/أبريل و 24 أيار/مايو، وكذلك التحديث الشفوي الذي تم تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في 27 حزيران/يونيو 2012 (A/HRC/20/CRP.1 / A). يقوم هذا التقرير أيضاً بتحديث نتائج التحقيق الخاص في أحداث منطقة الحولة، بناء على القرار A/HRC/RES/S-19/1 الصادر في الأول من حزيران/يونيو 2012.

يمكن الاطلاع على التقرير الكامل للجنة التحقيق على صفحة ويب مجلس حقوق الإنسان:

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/HRCIndex.aspx>

للمزيد من المعلومات: الرجاء الاتصال بـ رولاندو غوميز، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، هاتف: 00

9711 917 22 41 البريد الإلكتروني: rgomez@ohchr.org